

Distr.: General
11 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من مؤسسة التراث الأفريقي بنيجيريا، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091214 091214 14-64267 (A)



البيان

وضع المرأة وتمكينها: التحديات الراهنة أمام تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في نيجيريا

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يزالان موضوعين محوريين في المعاهدات والعهود والإعلانات العالمية، لأنه يُعترف بهما الآن كمحفزين لاستراتيجيات التنمية المتمحورة حول الشعوب، التي تركز على الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة والحوكمة الرشيدة التي تعطي الرجال والنساء أصواتاً متساوية في صنع القرار وتنفيذ السياسات.

ونيجيريا مجتمع أبوي بدرجة عالية، حيث يسيطر الرجال على جميع مجالات حياة المرأة. وتقع النساء في وضع التبعية (خاصة على مستوى المجتمع المحلي والأسرة).

وكما هو الحال في غيره من المجتمعات التي يهيمن عليها الذكور، تخضع العلاقات والأنشطة الاجتماعية للنساء والرجال في نيجيريا للأنظمة الأبوية للتنشئة الاجتماعية والممارسات الثقافية التي تفضل مصالح الرجال وتضعها فوق مصالح المرأة.

وبالتالي، فإن نسبة عالية من العمالة النسائية تقتصر على أنشطة منخفضة الدخل، لا تُمثل تمثيلاً كافياً في نظام المحاسبة الوطني، وتتركز في المستويات الدنيا من الاقتصاد غير المنظم وغير الرسمي.

وقد حدد إعلان ومنهاج عمل بيجين واعتمد ١٢ مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة للنهوض بالمرأة. والفقر هو أحد تلك المجالات. وتشتمل مجالات الاهتمام الأخرى على: التعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، والتزاع المسلح واللاجئين، والاقتصاد، وتقاسم السلطة وصنع القرار، والآليات غير الكافية لتعزيز النهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان للمرأة، والمرأة والإعلام، والمرأة والبيئة، ومسألة الطفلة.

وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، على أن المساواة بين الجنسين شرط مسبق لتحقيق العمالة المستدامة والمنتجة، والإدماج الاجتماعي، وللقضاء على الفقر. وتمكين المرأة هو الخطوة الأولى نحو التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه. وهذا صحيح، لأن الوضع الدولي للمرأة يُعزى للفقر والبطالة وضعف التكامل الاجتماعي. وفي الأماكن التي يعيش فيها الناس في ظل ظروف غير مقبولة من الفقر، وينتشر فيها التشرد والبطالة، خاصة في المناطق الريفية التي يعيش فيها أصحاب الدخل المنخفض، تتحمل النساء قدراً غير متناسب من عبء الفقر المدقع.

واليوم، تسعى النساء بجد إلى إعداد الطفلة لتصبح امرأة ناضجة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية القائمتين على الإنصاف والشفافية والمساءلة. وفي نيجيريا، تقوم، على سبيل المثال، وزيرة المالية، نغوزي أوكونجو - إيويالا، ووزيرة الموارد النفطية، ديزياني أليسون مادويكي، ووزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، الحاجة زينب، في حالات مختلفة، بالاتصال بالأحزاب السياسية والحكومة ومساعدتهما في متابعة الالتزامات والقرارات الصادرة فيما يتعلق بمشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية وفي تعزيز الحوكمة الرشيدة.

وثمة نقائص كبرى تعوق دور المرأة في الحياة السياسية، مثل استخدام المال بإسراف والبلطجة، وهي من الأمور التي أدخلها الرجال في مجال السياسة، وتؤثر على المشاركة الفعالة للمرأة كشريك في نظام سياسي واجتماعي عادل. ويبدو أيضاً أن من الصعب على المرأة أن توحد صفوفها وتتعاون مع الرجال بسبب الخوف، والغيرة التافهة، والمشاجرات، والقليل والقال، وانعدام التنظيم، وهي أمور تقوم بها المرأة نفسها.

وبالمثل، يُشكّل الأحزاب رجال لا تُعرف خططهم المتعلقة بالمرأة حتى تُكسب نتائج الانتخابات أو تُخسر.

وتشتمل التحديات على بعض المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي تتعرض لها المرأة على نحو غير ملائم، والتي أدت إلى حرمانها بانتظام من المشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، سواء بوعي منها أو بدون وعي.

كما أن عدم التناغم بين الحكومة وأصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في وضع برامج وإجراءات للقضاء على التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف في جميع المؤسسات التعليمية يشكل تحديات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

وهناك موقف واهن من جانب المجتمع والحكومة والنساء أنفسهن فيما يتعلق بضمان إدماج المرأة كشريك كامل للرجل ومساوٍ له في جميع جهود التنمية. ولا تزال شواغل المرأة تُمنح أولوية ثانوية في كل مكان تقريباً، ولا تزال المرأة تعاني من التمييز والتهميش.

ومع العبء المستمر والمتزايد الذي يشكله الفقر على النساء، ينظر الرجال النيجيريون إلى زواجهم باستمرار على أنهم أمر مفروغ منه، لأنهم لا يعتبرون وظيفة المرأة وعملها المترلي عبئاً مرهقاً. ولكن مع التطورات الحديثة المتمثلة في التعليم الإلزامي، والتحضر، والرأسمالية، وهي أمور تُحدث تغييراً في المجتمع النيجيري، توجد المرأة الآن في مهن قيادية، حيث تتحدّى العديد من جوانب النظام الأبوي، لتضمن أن الساحة السياسية تتسع بشكل كاف لاستيعابها.

وفي الحالات التي تترسّخ فيها إجراءات بديلة لتسوية النزاعات، سواء داخل الأسرة أو في المجتمعات المعنية بالأمر، لا تتمتع المرأة بمشاركة الرجل في تلك العملية لأنها لا تُعطى الفرصة للتعبير عن آرائها بحرية أو بما تريده من تواتر. كما أن النساء اللواتي يتضررن من الإيذاء النفسي والعقلي من الرجال، وهو أمر متفشٍ في معظم المجتمعات، لا يَكُنَّ قادرات على اتخاذ خطوات إيجابية لكفالة السلام من أجل النهوض بالمرأة أو الاعتراف بدورها الرائد في حركة السلام.

ويتمثل تحدٍّ آخر أمام تنفيذ إعلان ومنهاج عمل ييجين في إعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة، خاصة في الحالات التي تمارس فيها المرأة أنشطتها الاقتصادية داخل المنزل. وهناك نقص واضح في الحصول على الائتمان، والذي غالبا ما ينتج عنه حرمان المرأة من الفرص الاقتصادية. ويحدث هذا على الرغم من أنهن يكنّ، في العموم، نشطات في الأنشطة المدرة للدخل، حيث تحتفظ كل امرأة بدخلها الخاص وتنفقه على ما تعتبره ضمن احتياجاتها الخاصة - مثل التواصل الاجتماعي.

ولا تحصل المرأة على معاملة تفضيلية في أي صفقات متعلقة بالأراضي مع الرجال، ولا تزال الصعوبات التي تواجههن في المسائل المتعلقة بالأراضي مهمة، في حين توضع العراقيل عمداً في طريقهن لثنيهن عن أن يطمحن مباشرة إلى حيازة سند ملكية الأرض.

وفيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية، لا تزال المرأة تفتقر إلى حرية أن تقرر بشأن صحتها بنفسها، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات التي تُجرى في المستشفيات، حيث لا يسمح بإجراء عمليات لعلاج النساء دون موافقة أزواجهن.

ويعوق العنف المفرط والنزاعات والإرهاب وعمليات الخطف تحقيق الأهداف الإنمائية التي تمارسها المرأة، مما يؤدي إلى انتشار الفقر المدقع وإعطاء الرجال ميزة على النساء في الإسهام في رفاه الأسرة وتطوير المجتمع.

ويمكن القول إن علاقات القوة تحول دون مشاركة النساء على قدم المساواة في الحياة السياسية، مما يؤثر بشكل جوهري في العملية العامة للنهوض بالمرأة.

ولا تزال الحواجز الاجتماعية والثقافية العميقة الجذور، المتعلقة بالقضايا الجنسانية، قائمة في نيجيريا، وتسهم، من ثَمَّ، في الوتيرة البطيئة لوضع إطار قانوني لحماية المرأة. وتشتمل الأمثلة على ما يلي:

- الحد الأدنى من التزام الموظفين والمسؤولين الحكوميين المحليين بمكافحة الاتجار بالنساء ومن مشاركتهم في مكافحته.

- الثغرات في القدرات في مجال تدريب ضباط الشرطة لتوفير خدمات الحماية للضحايا من النساء.
 - بطء الإجراءات القضائية، مما يعوق سرعة وصول ضحايا العنف من النساء إلى العدالة.
 - لقد اتخذ الاستغلال الجنسي، خاصة للفتيات، أبعاداً جديدة مع تزايد بغاء الأطفال في المناطق الحضرية. وهو يشكل اعتداءً شديداً على حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم.
 - لم تُعزَّز تماماً في جميع الولايات المشاريع الوقائية المعنية بالقضاء على الاستغلال الجنسي، وخاصة في الولايات التي ينتشر فيها الاتجار بالأطفال.
 - لا يزال الاتجار بالأطفال يقوض بقاء الأطفال على قيد الحياة وينال من حقوقهم الإنمائية.
 - عدم وجود برامج أو مشاريع من خلال وسائل الإعلام من شأنها تعزيز تنفيذ حقوق الطفل والمرأة.
 - انعدام التركيز على رفع مستوى الوعي لتوجيه انتباه الجمهور إلى محنة النساء المحرومات.
 - عدم الاتساق في تقديم المنح للنساء المتدمات للفئات ذات الدخل المنخفض لتمكينهن من الوفاء بمسؤولياتهن الاقتصادية.
- وفي الختام، إننا نود أن نؤكد أن تمكين المرأة واستقلالها وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والعملي هي أمور لا غنى عنها لتوفير إدارة حكومية شفافة وخاضعة للمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة. ولكن، من المؤسف أن نلاحظ أن السياسة النيجيرية تُقلل من قيمة دور المرأة وشواغلها وآرائها. وهذا هو السبب في استمرار البعد الجنساني كأحد المصادر الأساسية للتقسيم والتعريف في السياسة النيجيرية.